توظيف نتائج البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية في مصر
(تصور مقترح)

إعداد

إيلين معوض زكي

مدرس مساعد بقسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم
كلية التربية

أ. د/ يوسف عبد المعطي مصطفى
أستاذ الإدارة التربوية وسياسات التعليم المتفرغ
والمشرف على قسمي الإدارة التربوية
وسياسات التعليم والتربية المقارنة
كلية التربية – جامعة الفيوم

أ.م. د/ سميحه علي مخلوف
أستاذ الإدارة التربوية وسياسات
التعليم المساعد
كلية التربية – جامعة الفيوم

مقدمة

يعتبر البحث العلمي إحدى الوظائف التي تقوم بها أي جامعة، فعلى الرغم من تعدد وتنوع الوظائف التي تقوم بها الجامعات قديماً وحديثاً إلا أن هناك شبه اتفاق على أن الجامعة ينتظر منها أن تقوم بأدوار أو وظائف ثلاثة متكاملة وهي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وينبغي على أى جامعة أن تحاول إيجاد نوع من التوازن بين هذه الوظائف الثلاثة وتوفر الدعم المالي والفني والبشري الذي يتناسب مع كل وظيفة (أحمد الخطيب، ٢٠٠٣، ص١٥)، ورغم أهمية هذا الدعم والتوازن في وضع وتنفيذ الحلول المناسبة للمشكلات التعليمية– التي تمثل انعكاساً لمشكلات العصر– إلا أنهما يعتبران غير كافيان بل يتطلب الأمر تبني سلسلة من القرارات التعليمية التي تعبر بدورها عن مضمون السياسة التعليمية بشكل عام.

وتعد البحوث التربوية مجالاً من مجالات البحث العلمي يهتم بمعالجة المشكلات والقضايا التربوية والتعليمية بهدف الوصول إلى حلول ممكنة ومناسبة لها، كما يمكن لهذه البحوث أيضاً أن تساهم في رسم السياسة التربوية وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لصنع القرار التربوي بطريقة رشيدة ويمهد لعمليات التغيير والتجديد التربوي وإثراء المعرفة وتوظيفها لحل المشكلات (جمال على دهشان، ٢٠١٥، ص٤٦)، وبمعنى أخر فإن البحث

التربوي له أهمية كبيرة في صنع السياسات التعليمية وفي عملية صنع القرارات التربوية، وقد احتلت هذه الأهمية اهتماماً واضحاً في معظم المشاركات التي يعقدها المتخصصون في صناعة القرار والتأكيد على أهميته الواضحة في التنمية التربوية والتعليمية المتمثلة في تزويد متخذي القرارات في مجالات التنمية بمجموعة من المعلومات والبيانات التي من خلالها سيتخذ المسئولون قراراتهم (مجدي صلاح طه المهدي، ٢٠٠٧، ص٧٦).

الدراسات السابقة

١- دراسة (كمال محمد على، ٢٠٠٦) والتي هدفت إلى تعرف دور أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بمرحلة التعليم الثانوي العام في تطوير هذه المرحلة وذلك من خلال تحديد العلاقة ما بين أبحاث المركز الخاصة بالمرحلة وبين صدور التشريعات التربوية (قوانين – قرارات) الخاصة بتطوير نفس المرحلة في الفترة ما بين عامي (١٩٨٠-٢٠٠٤م)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأسلوب تحليل المحتوي الكيفي، وتوصلت إلى أن هناك علاقة ما بين أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية وبين تشريعات تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام تجسدت هذه العلاقة بصدور بعض التشريعات المرتبطة والمتماشية إلى حد كبير مع توصيات ومقترحات بعض البحوث والدراسات التي أجراها المركز وبالتالي يكون المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية قد قام بدوره في إصدار مجموعة من التشريعات التربوية في سبيل تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر.

٢- دراسة (وفاء محمد حمدان، ٢٠٠٨) والتي هدفت إلى الكشف عن درجة توافر معايير النتاجات المعرفية للرسائل الجامعية بتخصص الإدارة التربوية ودرجة أهميتها للقطاع التعليمي في الأردن وتوظيفها فيه، وتوصلت إلى أن درجة توظيف النتاجات المعرفية في القطاع التعليمي كان بدرجة متوسطة في كافة المجالات وقد يرجع ذلك إلى عدم نشر النتاجات المعرفية للجهود البحثية أو إيصالها للمعنيين في الميدان التربوي، إذ أن النتاجات بعد أن تناقش في الجامعات ينتهى بها المطاف إلى رفوف المكتبات دون أن يسمع بها من هو في أشد الحاجة إليها من العاملين في الميدان، وقد أوصت الدراسة باستطلاع آراء العاملين في القطاع التعليمي لتحديد الموضوعات ذات الأولوية لتوجيه

طلبة الدراسات العليا لتناولها في دراساتهم وإيصال النتاجات المعرفية للرسائل الجامعية للعاملين في الميدان للإفادة منها في تحسينه وحل مشكلاته.

٣- دراسة (أسماء عبد السلام عبد القادر، ٢٠١٠) والتي هدفت إلي تعرف واقع بعض مؤسسات البحث التربوي بمصر ودورها في صنع السياسة التعليمية وتقديم رؤية مستقبلية لتفعيل هذا الدور، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي مع استخدام أسلوب التحليل المستقبلي للسياسات والذي يهدف إلي تقديم تصور لصناع القرار وتوصلت إلي أن مؤسسات البحث التربوي كان لها دور في بعض مراحل صنع السياسة التعليمية، وجود بعض المعوقات التي كانت حائلاً أمام مساهمة مؤسسات البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية، بعضها خاص بالجانب الإداري والتنظيمي، وبعضها خاص بالجانب البحثي والباحثين أو المناخ المؤسسي داخل مؤسسات البحث التربوي، وأوصت الدراسة بضرورة ربط البحوث التربوية باحتياجات المجتمع، الاهتمام بعقد المؤتمرات الخاصة بالبحوث التربوية وقضايا السياسة التعليمية وتفعيل قنوات الاتصال بين الباحثين وصناع السياسة التعليمية.

٤- دراسة (محمود عبد المجيد عساف، صهيب كمال، ٢٠١١) والتي هدفت إلى التعرف على أسباب الفجوة بين البحث التربوي وصناعة السياسة التعليمية الفلسطينية، وكذلك الوقوف على أهم التداعيات التي قد تفرزها الفجوة بين البحث التربوي والسياسة التعليمية الفلسطينية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى نموذج للتجسير بين البحث التربوي والسياسة التعليمية، يعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات، منها: ربط خطط البحث التربوي وبرامجه بخطط التنمية وحاجات المجتمع وتوثيق التعاون مع القطاع الخاص، تحقيق التكامل والتنسيق في الجهود التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي في مجال البحث التربوي، تنمية الموارد المالية اللازمة لدعم البحث والتطوير، تنمية الموارد البشرية العاملة (باحثين-صانعي السياسة)، وأوصت الدراسة بتشجيع نظام الفرق البحثية، التوسع ببرامج الماجستير وفتح برامج الدكتوراه، وضرورة وضع رؤية مستقبلية واضحة ومعلنة للبحث التربوي تتمشى مع احتياجات المجتمع.

٥- دراسة (سحر محمد على، ٢٠١١م) والتي هدفت الدراسة إلى تعرف أهمية البحث التربوي بصفة عامة وأهميته في تطوير التعليم في مصر بصفة خاصة، تعرف أهم المعوقات التي تحول دون الإفادة من البحوث التربوية في تطوير التعليم وكيفية التغلب عليها وطرح بعض الرؤي حول تفعيل دور البحث التربوي في تطوير التعليم في مصر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها وجود معوقات للبحث التربوي في تطوير التعليم والتي يمكن أن ترجع لمتخذي القرار والقائمين على إدارة التعليم، منها: ضعف الشراكة البحثية بين متخذي القرار والباحثين التربويين، فوقية معظم القرارات وارتباطها بالقيادات السياسية العليا في الوزارة وبالتالي لا يتم الاهتمام بالبحث التربوي، ضعف ارتكاز السياسة التعليمية على رؤي مستقبلية ومحاور وأهداف استراتيجية، ضعف قدرة القواعد التنفيذية على قراءة البحث وتوظيفية في حل مشكلات التعليم وتطويره، اتجاه أجهزة اتخاذ القرار في معظم الأحوال إلى طلب الخدمات العلمية من الخارج دون اللجوء الي الاجهزة العلمية الوطنية، افتقاد السياسة التعليمية الي الثبات، واستعلاء واضعي السياسات التربوية على الاسترشاد بنتائج البحوث من منطلق كونهم أصحاب القرار والسلطة.

٦- دراسة (ناصر بن صالح بن منصور، ٢٠١٣) والتي هدفت إلى تحديد متطلبات الارتقاء بالبحث التربوي وتوظيف نتائجه في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، وتوصلت إلى عدم وجود رؤية واضحة للبحث التربوي في وزارة التربية والتعليم، وجود قطيعة بين القرار التربوي في الوزارة ونتائج البحوث التربوية، وقدمت الدراسة مجموعة من الآليات المقترحة تركزت حول تشكيل لجنة رئيسية بمسمى (لجنة تطوير البحث التربوي)، وإنشاء مركز للبحوث التربوية، وإصدار مجلة تربوية دورية محكمة، وتخصيص بند للبحث التربوي في الموازنة العامة للوزارة، وتطوير منظومة متكاملة لبناء القدرات البشرية المتخصصة في مجال البحث التربوي، وأكدت الدراسة على تفعيل ثقافة التطوير والقرار التربوي المبني على نتائج البحث التربوي، وتدعيم أجهزة رسم السياسات التربوية بالعناصر البشرية المؤهلة والقادرة على الاستفادة من نتائج البحوث التربوية وتوصياتها، وتفعيل الحوار بين صناع القرار التربوي والباحثين التربويين.

٧- دراسة (ياسر فتحي الهنداوي، ٢٠١٤م) وقد هدف البحث إلى تحليل العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية، والكشف عن واقع صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان ودور البحث التربوي فيها، وصولا إلى وضع مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان. وتمثلت أداة الدارسة في استطلاع رأي الباحثين والممارسين في مجموعة من الإجراءات المقترحة التي أعدها الباحثون في ضوء مراجعة الأدبيات، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها أنه لا توجد سياسة تعليمية مكتوبة في السلطنة، وإنما مجموعة من المبادئ المتناثرة في الوثائق الرسمية، كما لا توجد مراكز بحثية تربوية إنما يتولى مسئولية البحث المكتب الفني للدراسات والتطوير والمديرية العامة لتنمية الموارد البشرية، وأن الممارسين في الحقل التربوي يعانون من عدم وصول نتائج الدارسات والبحوث إليهم، كما أن الحقل التربوي قليلا جدا ما يستفيد من نتائج البحوث التربوية، وقد تم تفسير النتائج وتقديم مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في عملية صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان.

٨- دراسة (Larysa V. Lysenko and others، ٢٠١٤) بعنوان: مدى استخدام البحوث التربوية في الممارسة التربوية، والتي هدفت الى الكشف عن مدى استخدام الممارسين التربويين للبحث التربوي، واعتمدت على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات حول استخدام المعلومات المستندة إلى الأبحاث (QURBI)، وكشفت النتائج أن استخدام المعرفة المستندة الى البحث كان منخفض إلى حد ما أو نادر الحدوث، وان موقف الممارسين من استخدام المعرفة المستندة الى البحوث التربوية يتوقف على الخبرة البحثية أي القدرة على قراءة البحث وفهمه وتقييمه، واستخدام تكنولوجيا المعلومات للوصول إلى البحوث، وترجمة البحوث إلى ممارسة، وأكدت الدراسة على ضرورة تطوير قدرة الممارسين على تقييم الأدلة البحثية مما يساعد على استخدامها مع جعل الأدلة أكثر قابلية للفهم وربما أسهل في استخدامها، تشجع الباحثين على الاهتمام بالممارسين عند نشر نتائج أبحاثهم من خلال إظهار أهمية

نتائجهم في الممارسة، وتشجع الشراكات بين الباحثين والممارسين في عملية البحث، وصياغة توصيات ونتائج البحوث بصورة واضحة وصريحة.

٩- دراسة (أسماء عبد السلام عبد القادر، ٢٠١٦) وقد هدف البحث إلى إلقاء الضوء على موضوع البحث التربوي، وتفعيل تطبيقه في المجال التربوي، ورصد أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق نتائج البحوث العلمية والتربوية، مع وضع تصور مقترح للتغلب على هذه المعوقات والاستفادة بنتائج البحوث في حل المشكلات التعليمية، واعتمد البحث على المنهج الوصفي، وانتهى إلى وضع تصور مقترح أهم آلياته: وضع خريطة عربية وطنية للبحث التربوي، وضع خطة عمل مدتها خمس سنوات لمعالجة وحل المشكلات التعليمية المشتركة في العالم العربي، وضع مجموعة من القرارات واللوائح التي تنظم تسويق نتائج البحوث بشكل فعال، إجراء البحوث متعددة التخصصات، التعاون بين المؤسسات التعليمية والبحثية، عمل قاعدة بيانات مشتركة بين كليات التربية ومراكز البحوث التربوية ووزارة التربية والتعليم، تفعيل تشريعات حماية الملكية الفكرية والحرية الأكاديمية للباحثين، زيادة تمويل البحوث التربوية، التركيز على إجراء البحوث المستقبلية.

١٠-دراسة (Georgeta Ion and othesr،٢٠١٩) بعنوان فهم الدور والتوقعات والتحديات التي يواجهها صانعوا السياسة عند استخدام البحوث التربوية، وقد هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن أهم التحديات التي تواجه استخدام البحوث التربوية في عملية صنع السياسات، وتحديد العوامل التي تؤثر على الانتقال من البحث إلى صنع السياسات واحتياجات واضعي السياسات وتوقعاتهم وتصوراتهم بشأن استخدام البحوث، واعتمدت الدراسة على المقابلة كأداة لجمع البيانات وتوصلت الى العديد من النتائج منها، وجود انفصال بين توقعات صانعي السياسات والمدخلات التي يتلقونها من مجتمع البحوث، وجود معوقات تحول دون الاعتماد على البحوث في صنع السياسات، منها، وجود مستوى عال من البيروقراطية، ومحدودية الموارد ونقص التمويل، نقص التواصل المؤسسي، فضلاً عن عدم التشاور والتعاون بين الطرفين، وأوصت الدراسة بأنشاء منظمة وسيطة للتوسط في نقل البحوث، التدريب على

استخدام البحوث من قبل واضعي السياسات وعلى نقل البحوث، جعل البحث أكثر وضوحاً، تحسين البحوث النوعية، بناء قنوات اتصال رسمية من شأنها أن تضمن نقل النتائج إلى الممارسة والسياسة لجعل البحث أكثر فعالية، اشراك واضعي السياسات في تحديد الأولويات البحثية مع دعم تمويل البحوث المرتبطة بأهداف السياسة الاستراتيجية.

مشكلة البحث

يوجد انفصال بين نتائج البحوث التربوية وعملية صنع السياسات التعليمية، ويؤكد على ذلك واقع هذه البحوث في مصر ومعظم الدول العربية، فرسائل الماجستير والدكتوراه ما هي إلا بحوث فردية تتصل بشكل رئيسي بتخصص الباحث وتلامس واقع المشكلات التربوية التي يعيشها بحكم خبرته الميدانية، وغالباً لا تجد نتائج البحث وتوصياته أذناً صاغية من قبل صانعي القرار، وتبقى هذه التوصيات حبيسة دفتي الرسالة في رفوف المكتبات، وبالمثل بحوث أعضاء هيئة التدريس (بحوث الترقية إلى رتبة أستاذ مساعد أو أستاذ) فلا تجد توصياتها هي الأخرى أذناً صاغية من قبل صناع القرار ولا يستفاد من نتائجها في رسم سياسات التعليم أو تطوير المناهج وطرق التدريس، أما البحوث المؤسساتية التي تنفذها الجهات الحكومية المسئولة عن التعليم وفق حاجاتها الميدانية وسياساتها التعليمية فهي قليلة وربما لا يعمل بنتائجها ميدانياً، ولا تعدو الفائدة منها عرضاً لنتائجها أمام المسئولين في ندوة علمية وينتهي كل شيء بانتهاء الندوة وتوضع هذه البحوث لغايات التوثيق في الرفوف، حيث يشار إليها في التقرير السنوي الذي يعد للقيادة العليا (خليل يوسف الخليلي، ٢٠١٠، ص ص ٤٠٤،٤٠٥).

وباستعراض الدراسات التي أجريت في مجال البحث التربوي نجد أن معظم الدراسات أكدت نتائجها على الانفصال بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية نتيجة وجود بعض المعوقات سواء كانت متعلقة بالجانب الإداري والتنظيمي أو الجانب البحثي والباحثين أو المناخ المؤسسي، مما ترتب عليه سرعة إصدار قرارات تعليمية دون اللجوء إلى نتائج البحوث التربوية، وغياب الخريطة البحثية التربوية التي ترتبط

بمشكلات السياسة التعليمية وندرة البحوث التربوية المشتركة بين المؤسسات التربوية لخدمة السياسة التعليمية كما جاء في رسالة "أسماء عبد السلام (٢٠١٠)، كما أكدت دراسة "سحر محمد" (٢٠١١) على ضعف الشراكة البحثية بين متخذي القرار والباحثين التربويين، ضعف قدرة القواعد التنفيذية على قراءة البحث وتوظيفه في حل مشكلات التعليم وتطويره، استعلاء واضعي السياسات التربوية على الاسترشاد بنتائج البحوث التربوية من منطلق كونهم أصحاب القرار والسلطة.

كما أن نظرة مدققه للواقع التعليمي تظهر بجلاء أن هناك فجوة بين عملية صنع السياسة التعليمية ونتائج البحوث التربوية، وان اختطاف السياسة التعليمية بعيداً عن حلبة البحث العلمي قد أضرها وأضعفها (سيف الإسلام على مطر، ٢٠٠٩، ص ٣٠)، لذا يمكن تحديد مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الأتية:

١- ما نماذج استخدام البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية؟

٢- ما الإطار المفاهيمي لصنع السياسة التعليمية ؟

٣- ما معوقات الاستفادة من نتائج البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية في مصر؟

٤- ما التصور المقترح لتوظيف نتائج البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية في مصر؟

أهداف البحث: يهدف البحث الحالي إلى:

١- تعرف ماهية البحث التربوي من حيث المفهوم، الأنواع، الأهمية بالنسبة لصنع سياسات التعليم، ونماذج استخدام البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية.

٢- تعرف الإطار المفاهيمي لصنع السياسة التعليمية، من حيث المفهوم، الوظائف، مراحل وآليات صنع السياسة التعليمية، وأهم مؤسسات صنعها في مصر.

٣- تعرف معوقات الاستفادة من نتائج البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية في مصر.

٤- وضع تصور مقترح لتوظيف نتائج البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية في مصر.

أهمية البحث

تتحدد أهمية البحث في:

١- أن تفعيل العلاقة بين القائمين بالبحوث التربوية وصناع السياسة التعليمية يؤدي إلى إثراء البحوث التربوية وإضفاء الصيغة الإجرائية عليها مما يتسنى معه الإفادة من نتائجها في تطوير التعليم بشكل خاص.

٢- أن تطوير البحوث التربوية وزيادة فعاليتها في عملية صنع القرارات والسياسة التعليمية له عائده المباشر على المدى القصير في تجويد العمل بالمؤسسات التربوية نظرياً وتطبيقياً، وعائده غير المباشر على المدى الطويل في تحقيق معدلات أفضل في مجالات التنمية البشرية والمجتمعية على المستوى القومي.

٣- إثراء التراث الأدبي، حيث يساهم البحث في تقديم إطاراً نظرياً يفيد الباحثين في مجال البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية.

٤- يفيد التصور المقترح الباحثين وصناع السياسة التعليمية، حيث يقدم مجموعة من الآليات لتجويد البحوث التربوية ورفع كفاءة الباحثين والتنسيق بين مؤسسات البحث التربوي، مما يفعل دور نتائج البحوث في صنع القرار باعتباره أهم مراحل صنع السياسة التعليمية.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي The Analytical Descriptive Approach، لملاءمته لطبيعة البحث.

مصطلحات البحث

- **البحث التربوي Educational Researche**

- **المعنى اللغوي:** " البحث في اللغة العربية هو مصدر الفعل الماضي (بحث) ومعناه تتبع، سأل، تحرى، تقصى، حاول، طلب، وبهذا يكون معنى البحث هو طلب وتقصى حقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور، وهو يتطلب التفكير والتنقيب والتأمل، وصولاً إلى شيء يريد الباحث الوصول إليه" Research" " مكون من مقطعين الأول (re) ويعني

أعاد، والثاني (search) ويعني بحث والمقطعين معاً يمكن ترجمتهما إلى إعادة البحث، أي أن الباحث لا يبدأ من الصفر، بل يعتمد على الدراسات السابقة ويكون عمله مكملاً لما قبله (طلعت حسيني إسماعيل، ٢٠١٣، ص١٠١).

وتتعدد تعريفات البحث التربوي، منها أنه:

-" وسيلة علمية تمكن الباحث من تعديل مسار العمل التربوي نحو الأفضل من خلال الإجابة على عدة أسئلة ويرتكز على مبادئ أساسية مثل معالجة مشكلة هامة متعلقة بقضية معاصرة أو مستقبلية وتحديد الفروض وتحديد أدوات البحث ووصف العينة ومنهجية البحث وتفسير النتائج (رضا محمد حسن هاشم، ٢٠١٣، ص ٤٧٠).

-" أداة لإنتاج معلومات وتحليلات منظمة ومصممة للمساعدة على فهم الظاهرة التربوية والتغيرات الحادثة والأساسية بالنسبة للإصلاح التربوي (أحمد عبدالله الصغير، ٢٠١٤، ص ٢٤٦).

- "جهد علمي يهدف إلى اكتشاف حقائق تربوية أو التأكد من صحة وصدق حقائق قديمة، ثم تحليل العلاقات المتبادلة بين هذه الحقائق واكتشاف التفسيرات السببية والتوصل إلى أدوات جديدة للبحث وتنمية العملية التربوية من أجل زيادة كفايتها (كمال محمد على، ٢٠٠٦، ص٧٤).

- " استقصاء دقيق يهدف إلى وصف مشكلة موجودة بالميدان التربوي التعليمي، بهدف تحديدها وجمع المعلومات والبيانات المرتبطة بها وتحليلها، لاستخلاص نتائج البحث ومناقشتها وتفسيرها والخروج بقواعد وقوانين يمكن استخدامها في علاج هذه المشكلة أو المشكلات المشابهه عند حدوثها" (الحسن بن محمد المغيدي، ٢٠١٠،ص٧).

السياسة التعليمية Policy of Education

- يقصد بها مجموعة المبادئ والخطوط العامة التي توجه مسار التربية والتعليم في دولة ما والتي يصنعها المجتمع عن طريق أفراده ومؤسساته وتشمل أهداف التعليم وفلسفته ونظامه ووسائل تحقيق الأهداف، كما تتضمن سياسات فرعية تختص

بميادين التعليم المختلفة، وتحدد الشكل العام للمراحل التعليمية التي ينتظم فيها التعليم وأهداف كل مرحلة تعليمية ومجموعة القوانين والخطط والبرامج والاتجاهات العامة التي تسير على ضوئها (جورجيت دميان جورج، ٢٠٠٤، ص ٦).

- إحدى السياسات العامة في المجتمع التي تتضمن الأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والآليات التي يتبناها وصولاً لتحقيق هذه الأهداف في إطار السياق الاجتماعي والسياسي للمجتمع، وذلك عن طريق التشريعات والوثائق والقرارات المتعلقة بإصلاح التعليم (الحسن محمد المغيدي، ٢٠١٢، ص ١٤٤٠)
- خطوط عريضة، ومبادئ، وقوانيين تحدد مسار التربية والتعليم، وهذه المبادئ أو الضوابط جاءت نتيجة جهد علمي منطقي منظم، وصارت إطاراً من المبادئ يوجه القرارات وكافة ما يتخذ من إجراءات داخل نظام التعليم، لتطوير مكون أو أكثر من مكوناته، على أن تكون الغاية النهائية من الالتزام بذلك الإطار توجيه المكونات المستهدفة داخل النظام التعليمي وتفعيلها بما يحقق الأهداف التربوية والتعليمية العامة " (السيدة محمود إبراهيم،٢٠١١، ص٣٠).

صنع السياسة التعليمية

عبارة عن برنامج متصل يشمل عمليات التخطيط وإعداد القرار والبرمجة وتشارك فيها عناصر كثيرة تتمتع بدرجات متفاوتة من السلطة والصلاحية داخل النظام السياسي وهي عملية ذات طابع دينامي متحرك فهي نتاج أو محصلة تفاعل بين أفراد وجماعات المصالح ومؤسسات حكومية وعوامل خارجية بكل ما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات وضغوط تمارسها الأطراف المعنية (علاء أحمد جاد، ٢٠١٢، ص ١٤٤٠).

خطوات السير في البحث:

تدرجت معالجة موضوع هذا البحث وفقاً لما يلي:

١-**الإطار النظري**، ويتناول البحوث التربوية من حيث الأنواع، الأهمية، ونماذج استخدامها في صنع السياسة التعليمية، كما يتناول السياسة التعليمية من حيث المفهوم،

الوظائف، مراحل وآليات الصنع، وأهم المؤسسات المسؤولة عن صنعها في مصر، وأخيراً أهم معوقات الاستفادة من نتائج البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية.

٢-**التصور المقترح**، لتوظيف نتائج البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية في مصر.

١- الإطار النظري

أولاً: أنواع البحوث التربوية

هناك ثلاثة أنواع أساسية من البحوث، هي (سيف الإسلام على مطر، ٢٠٠٧، ص ص ٢٢١،٢٢٢):

أ- **بحوث السياسات:** تساعد هذه البحوث في التعرف على أبعاد القضايا التي تهم صانعي القرارات، وتحديد ما يلزم لمعالجتها، والتصدي لها وحسمها، كما أنها تركز على دراسة الواقع وعلى المشكلات التي تمثل أولوية والتي لها دور في الإصلاح والتطوير، ويتلخص الهدف الرئيسي لهذه البحوث في توفير المعلومات الملائمة لقرارات السياسة التعليمية، مستندة إلى نتائج البحوث والدراسات في الميدان ودراسة الواقع واتخاذ ما يلزم من قرارات لمعالجة الخلل فيه وتطويره وإصلاحه.

ب-**بحوث تقويمية:** وتستخدم هذه البحوث الطرق العلمية التي تنطلق من تشخيص الواقع في ضوء معايير معرفية وأكاديمية وفي ضوء نتائج البحوث والدراسات إلى جانب تجارب الدول الأخرى أو مؤسسات معينة، وتبدأ هذه البحوث بمعرفة حقيقية بالاحتياجات وتركز على كيفية معالجتها وتصدر أحكاماً وتقترح سبلاً للإصلاح، وتمد صانع القرار بمعلومات لازمة كي تكون القرارات المتخذة قرارات مبنية على دراسة الواقع، بمعنى أن هذه الأبحاث تركز على معرفة مقدار الانحراف أو الفرق بين أهداف موضوعة وممارسات وإنجازات.

ت-**بحوث أو دراسات الجدوى:** وقد تكون الجدوى اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وذلك من منطلق أن أي قرارات ينبغي أن تراعي الموارد المخصصة والقوى التي

ستقوم بالتنفيذ إلى جانب توافر المعلومات والتجهيزات والأدوات وهذا هو الجانب الاقتصادي أما الجانب السياسي فيتعلق باحتمال قبول القرار وحصوله على دعم، والمدى الذي يحظى به من قبول لدى المنفذين له ووعيهم بأهمية التنفيذ، فدراسات الجدوى تمد صانعي القرار بالكثير من المحاور والأبعاد المتصلة بالقضية موضوع القرار حتى يتمكنوا من اتخاذ القرار على أسس علمية مراعية مدى توفر الموارد المادية والبشرية إذ أن الأمر يتطلب وجود بيانات وإحصاءات ومعلومات بدونها لا يمكن أن يصدر أي قرار.

ثانياً: أهمية البحث التربوي

يحظى البحث التربوي باهتمام متزايد في معظم البلاد النامية والمتقدمة على حد سواء، لما له من أهمية كبيرة في النظم التعليمية، حيث يعتبر مصدر من المصادر التي يتم الاعتماد عليها في صنع سياسات التعليم وصياغتها، وصنع القرارات التربوية واتخاذها، ووضع الخطط التعليمية ومراحل تنفيذها، وتطوير وتحديث المناهج الدراسية.

إذ يعتبر البحث القوة المحركة وراء القرار التربوي، إذ تظهر أهميته في اتخاذ القرار التربوي، ورسم السياسة التعليمية من خلال ما يقدمه من معلومات وبدائل وحلول للمشكلات التعليمية التي يتم دراستها، فمن الممكن تصور أن للبحث التربوي بشقيه الأساسي والتطبيقي دور كبير في صنع السياسة التعليمية واتخاذ القرارات التربوية، فمن المفترض أن يستخدم صانعوا السياسة كل ما يقدمه البحث التربوي من نتائج أو ما يستطيع أن يقدمه (ياسر فتحي الهنداوي وآخرون، ٢٠١٤، ص١٥٦).

وعموماً يرى البعض أن البحوث التربوية يمكنها أن تقوم بالعديد من المساهمات الضرورية بالنسبة لصناع السياسة والقرارات التعليمية ومن أهم هذه المساهمات ما يلي (ياسر فتحي الهنداوي وآخرون، ٢٠١٤، ص١٥٧):

- يكشف البحث التربوي عن الأسئلة المهمة التي ستواجه صانع القرار أو راسم السياسة.

- يسهم البحث التربوي بما يقدمه من نتائج في تحديد القرار الصحيح أثناء عملية صنع السياسة وفي الوقت المناسب.
- يمكن أن يحقق البحث التربوي أكبر قدر من الاستفادة عند تقديم البحوث بصورة مبسطة مفهومة ولغة سهلة يستفيد منها صانعوا السياسة ومتخذي القرارات، خاصة وأن صانعوا السياسة كثيراً ما يكونوا من غير المتخصصين في البحوث التربوية وأحياناً غير مرتبطين بها.
- يساعد البحث التربوي من خلال ما يقدمه من مفاهيم ونماذج أساسية ونظريات معرفية – صانعوا السياسة في تحديد المشكلات الحقيقية وتمييزها عن المشكلات المزيفة أو المصطنعة ويساعده بشكل أكبر في صياغة المشكلة ومن ثم إمكانية حلها بسهولة.
- تساعد البحوث التربوية في إثارة أسئلة جديدة، والكشف عن إمكانيات جديدة لإعادة النظر في الأسئلة من زاوية جديدة تساعد على زيادة الوضوح أمام صانع السياسة.

يتضح مما سبق أن البحث التربوي له دور كبير في صنع القرار وبالتالي صنع السياسة التعليمية وذلك من خلال ما يوفره من معلومات وبيانات (نتائج البحوث) تعتبر كقاعدة ينطلق منها صانعوا القرار، ولكن حتى يتحقق هذا الدور فينبغي أن تصاغ نتائج البحوث بالشكل المناسب بحيث لا تكون مختزلة بشكل يمكن تجاهله ولا تكون زائدة عن الحد الذي يجعل صانع القرار في وضع المرتبك المشتت، كما أن الاعتماد على نتائج البحوث التربوية في صنع واتخاذ القرارات يقلل درجة المخاطرة الناتجة عن القرارات الارتجالية.

وإجمالاً لما سبق يمكن القول إن نتائج البحوث التربوية تعتبر أحد أهم مصادر المعلومات التي ينبغي الاعتماد عليها في صنع السياسة التعليمية؛ وذلك لأن البحوث التربوية توفر المعلومات اللازمة لإصدار القرارات وتنفيذها، ويمكن عرض العلاقة بين البحث التربوي والسياسة التعليمية من خلال تناول نماذج استخدام البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية وآليات صنع السياسة التعليمية واتخاذ القرار، وذلك كما يلي:

ثالثاً: نماذج استخدام البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية

تتعدد نماذج استخدام البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية لتشمل (سيف الإسلام على مطر، ٢٠٠٧، ص ص ٢١٢-٢١٦)، (أسماء عبد السلام عبد القادر، ٢٠١٠، ص ص ٥٥-٥٨)، (عارف توفيق محمد، هبه محمد نشأت، ٢٠١٥، ص ص ١٩٤-١٩٦):

١- **نموذج الاستخدام الأدائي Instrumental Use:** ويشير هذا النموذج إلى استخدام المعرفة استخداماً مباشراً في صناعة قرارات محددة ويتضمن صيغتين هما:

أ- **نموذج البحث، التطوير، النشر:** ويسمى أحياناً النموذج المحكوم بالمعرفة، وفيه ترتبط البحوث الأساسية بالممارسة التربوية، وتتضح عمليات هذا النموذج في المعادلة الأتية:

البحث الأساسي← البحث التطبيقي ← تطوير نماذج أولية واختبارها ← انتاج مكثف للنماذج وتوزيعها ← نشر النماذج على نحو مخطط لها ← تبني النتائج.

وحتى تحول المعرفة التربوية النظرية إلى تصميمات للعمل، فلابد من إجراء البحوث التطبيقية اللازمة، والبحث التطبيقي هو الذي يتقصى تصميمات العمل الملائمة قبل تحويلها إلى منتج تربوي وتسويقه على نطاق واسع.

٢- **نموذج حل المشكلات:** يتفق هذا النموذج مع خطوات المنهج العلمي في حل المشكلات، والذي تتناوله الكثير من الكتابات في مجالات كثيرة، منها مجال البحث التربوي، وهو من أكثر النماذج استعمالاً في الاستخدام المعرفي، فهو يبدأ من تعريف المشكلة القائمة إلى البحث عن المعلومات التي تساعد في فهم المشكلة ثم الوصول إلى البدائل التي تسهم في حلها، ثم اختيار البديل الأفضل، ثم اختباره، والافتراض الأساسي الكامن من وراء هذا النموذج هو وجود إجماع على الأهداف وطرق تحقيقها من قبل الباحثين وراسمي السياسات، وأن مهمة البحث هي – فقط – تحديد واختيار الوسائل المناسبة التي توصل إلى الأهداف.

٣- نموذج الاستخدام المفهومي للمعرفة Conceptual use of knowledge

أ- **الصيغة التفاعلية (نموذج التفاعل الاجتماعي) Interactive:** إن هذا النموذج يسلط الضوء على الطبيعة التفاعلية للقرارات التي يتنافس فيها البحث مع عوامل آخرى، ويفسر وجود هذا النموذج بأن معظم القرارات ليست قائمة- بصورة مباشرة- على أساس البحث، وأن البحث لا يقدم إلا رافداً من الروافد التي تسهم في صنعه، كما يؤكد هذا النموذج على أن موثوقية البحث محدودة، وأن هناك عوامل آخري اجتماعية وسياسية تؤثر في القرارات، ولهذا السبب فهو يستعمل كنقطة انطلاق، ومصدر مقترحات في صنع القرار، وبمعنى آخر فإن هذا النموذج ينظر إلى نتائج البحوث على أنها جزء يسير من عملية كبيرة معقدة تضم الخبرات، التقنيات، الضغوط الاجتماعية والاحكام الشخصية لمختلف الأفراد والشخصيات

ب- **الصيغة التنويرية Enlightenment :** وفي هذه الصيغة نجد أن نتائج البحث قد تؤدي إلى نوع من الاستنارة الفكرية لصناع القرار، ولعل هذا الاستخدام لنتائج البحث من أكثر الاستخدامات شيوعاً، ويلاحظ أن كثيراً من المفاهيم التربوية قد صارت جزء من الاستخدام اللغوي الدارج عند كثير من صناع القرارات التربوية بالرغم من أن فهمهم لدلالاتها قد لا يكون سليماً، ولا يستطيع الكثير منهم الإشارة إلى البحوث التربوية الخاصة التي اقترحت أو استخدمت هذه المفاهيم.

٤- **نموذج الاستخدام الاستراتيجي للمعرفة Strategic Use of Knowledge:** يعني الاستخدام الاستراتيجي للبحث أن مستخدم المعرفة (صناع السياسة) لا يستخدم نتائج البحوث في جميع الأحوال، بمعنى أنه من الممكن أن يلجأ إلى نتائج البحوث إذا كانت تخدم أغراضه أو تدعم القضية أو المشكلة المطروحة للمناقشة على مائدة صنع السياسة، أما إذا كانت النتائج تنقد هذه القضية وجاءت في غير صالح ما يريد تطبيقه فلا يستخدمها بل أنه يضع الكثير من المبررات التي تؤكد استغناءه عن مثل هذه النتائج ويلجأ إلى استخدام عبارات مثل أن هذه النتائج سطحية أو مهمشة أو غير مفهومة، وبمعنى أوضح يمكن القول أن البحث التربوي قد يحيد عن غرضه

الاساسي ويتحول إلى سلعة في يد صانع السياسة يستخدمها لتحقيق أغراضه، ويأخذ هذا النموذج ثلاث صيغ هي:

- **الصيغة السياسية Political:** وتستخدم نتائج البحث في هذه الصيغة على نحو انتقائي بما يدعم ويساند مواقف معينة ويساندها ثم تبنيها لاتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات معينة، ومن الأسباب التي يمكن أن يلجأ إليها راسم السياسة في طلب إجراء البحوث، إضفاء الشرعية على قرار أو سياسة اتخذت سلفاً، إيهام الناس بأن عملاً ما يجري في الموضوع، أو المشكلة محل القرار وذلك كسباً للوقت والتأخير في البت في الموضوع محل القرار، تفادي المسئولية في اتخاذ القرار، وإضعاف موقف خصم معين، أو قرار، أو سياسة سابقة.

أ- **الصيغة التكتيكية Tactical:** وفي هذه الصيغة قد يلجأ البعض إلى التزرع بوسيلة معينة للهروب من اتخاذ قرار؛ وذلك حتى يصل إلى هدف معين، وقد يكون هناك ميل لإخفاء بعض المشكلات المثيرة للجدل أو تأجيلها لوقت آخر يكون ملائماً وبالتالي تكون المماطلة هي إحدى الوسائل، أو إحالة الموضوع إلى البحث أو إلى لجنة معينة كنوع من الهروب وعدم الرغبة في اتخاذ قرار فوري، ولكن هذا قد يكون ظاهرة صحيحة في حالة أن يكون الهدف الأساسي هو مزيد من البحث والتقصي وجمع المزيد من المعلومات حول المشكلة القائمة.

ب- **الصيغة الترويجية Promotional:** حيث يوجه البحث والتقييم لنشر سياسة معينة أو ممارسة معينة وتعزيزها لدى الأفراد الذين لم يدمجوا ولم يؤخذ بآرائهم في عملية صنع القرارات، بمعنى أن هذا النموذج يروج أفكار صانعي السياسة وممارساتهم عن طريق نتائج البحوث لتكون دليلاً على عملية تلك السياسات ومنهجيتها لتجنب نقد الأفراد الذين لم يشتركوا في صنع السياسة التعليمية وبذلك يكون البحث مجرد إعلان لأفكار صانعي السياسة.

يتضح مما سبق تعدد نماذج استخدام نتائج البحث التربوي في صنع واتخاذ القرار وتشكيل السياسة التعليمية، وهذا التعدد لا يعتبر عيباً بقدر ما يظهر العلاقة الوثيقة بين

نتائج البحوث وصنع السياسة سواء كانت علاقة مباشرة أو غير مباشرة، كما يتضح أن لكل نموذج عيوبه ومميزاته والتي تحدد أفضلية نموذج على الأخر، ولعل هذه الأفضلية هي التي تحتم استخدام كل صيغة أو نموذج، حيث يتوقف هذا الاستخدام على عوامل أخرى تتعلق بالمناخ التربوي، نوعية الإدارة السائدة، طبيعة ميدان صنع السياسة، خلفية وثقافة صانع السياسة وخبرته وتدريبه، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك دور لا يمكن إغفاله ألا وهو دور الوسطاء الذين يقربون نتائج البحوث إلى صانعي السياسات ومتخذي القرارات، وقد يكون الوسطاء مخططين تربويين أو صحفيين مشهورين لهم جمهورهم أو مفكرين لهم إسهاماتهم في ميدان التربية والتعليم.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن البحوث التربوية لها دور لا يمكن تجاهله في صنع السياسات التعليمية واتخاذ القرار، وهذا يحتم على كل الأطراف التزام المصداقية والاحتكام إلى الضمير سواء كان ذلك من قبل الباحثين حيث تناولهم لموضوعات تخدم البيئة التعليمية بكامل جوانبها أو من ناحية لغة عرض البحوث ومناقشه ما توصلت إليه من نتائج، ومن جهة صانعي السياسات فعليهم النظر فيما توصلت إليه الأبحاث ومحاولة تطبيقه بما يخدم الواقع التربوي ويحل المشكلات القائمة، ومن جهة أخري يمكنهم توجيه نظر الباحثين إلى المشكلات الفعلية للواقع التربوي دون محاولة إخفائها أو تضليل الباحثين عنها، أما من جهة الوسطاء التربويون فعليهم تقريب وجهات النظر بين الباحثين وصناع السياسات ومتخذي القرارات.

رابعاً: وظائف السياسة التعليمية: تتمثل في (محمود عبد المجيد عساف، صهيب كمال، ٢٠١١، ص٧٩):

- تيسير عملية صنع القرار على المستويين الفني والإداري.
- توفير نوع من الاتساق في القرارات التي تصدرها المستويات الإدارية المختلفة فيما يتعلق بمكونات المنظومة التعليمية والمشكلات المتشابهة.
- تحديد المعايير والأسس التي يتم على أساسها تقويم الخطط القائمة والمقترحة والتي تبين وزن وقيمة كل منها في مواجهة المشكلات التعليمية.

- توفير نوع من الاستقرار والاحساس بالأمن لدى العاملين بحيث لا تتغير بتغير المسئولين عن صنعها أو تنفيذها.
- توفير الوقت والجهد والمال على المستويات الإدارية.

خامساً: مراحل صنع السياسة التعليمية، تتمثل في (نهى حامد عبد الكريم، ٢٠٠٩، ص ص ٨١-٩٠):

١- **تحديد المشكلة:** حيث يبدأ إعداد السياسة عند إحاطة الحكومة بموقف أو مسألة أو مشكلة معينة، تتضح من الشعور بعدم الرضا عن السياسة الحالية واتفاق الآراء حول هذا الشعور، وعلم الحكومة بالمشكلة عن طريق صانعي السياسة أو الجهاز التنفيذي، ثم تبدأ الجهة المسئولة الرسمية في دراسة الموقف والأسباب التي أدت إليه، كما تحدد السياسة في ضوء أهداف الدولة.

٢- **مرحلة جمع الحقائق** والتشاور مع الأطراف المعنية مثل الهيئات وجماعات المصالح واللجان البرلمانية، وهي مرحلة بلورة الآراء حول نقاط محددة ووضع بعض التصورات للحلول البديلة.

٣- **صياغة السياسات البديلة:** وهي مرحلة ظهور البدائل، وفيها يبدأ وضع الحلول المختلفة للمشكلة، وهو ما تنهض به الأطراف صاحبة المصلحة، والمؤسسات العامة، والإداريون الذين تقع المشكلة في اختصاصهم.

٤- **مرحلة النقاش العام:** تخضع بدائل السياسة المقترحة لنقاش داخل المؤسسة الحكومية طبقاً للإجراءات الدستورية في مؤتمرات تعقدها الأحزاب أو جماعات المصالح أو الاعلام والنقاش بين الحكومة والأطراف المعنية ومحاولة الوصول إلى اتفاق داخل الحكومة.

٥- **اتخاذ القرار:** وتتضمن حسم الاختيار بين البدائل بصدور قرار سلطوي ملزم من قبل الجهة الرسمية المختصة، ولا تمثل هذه المرحلة نهاية المطاف في عملية صنع السياسات إذ تمثل المرحلة الخامسة-مرحلة التشريع-حيث يتم اختيار أحد الحلول

المفروضة، والقرار هنا لمجموعة من صانعي السياسة ذوي النفوذ ثم تعرض السياسة المختارة على الهيئات التشريعية لإقرارها لتأخذ قوة القانون.

٦- **تنفيذ السياسة:** ويتطلب تنفيذ السياسة توافر الاعتمادات المطلوبة، وتطبيق أساليب الثواب والعقاب على القائمين على التنفيذ.

٧- **التغذية العكسية:** وهي أخر حلقة في عملية صنع السياسة وعن طريقها يحدد صناع السياسة أوجه القوة والضعف وما يترتب عليها من آثار متوقعة وغير متوقعة.

سادساً: آليات صنع السياسة التعليمية واتخاذ القرار

تتعدد آليات وخطوات صنع السياسة التعليمية، والتي يتم الاستعانة بها في المراحل المختلفة لعملية صنع السياسة التعليمية وتتمثل في (نهى حامد عبد الكريم، ٢٠٠٩، ص ص ٥٢-٥٦):

١) **تكليفات القيادة العليا في وزارة التربية والتعليم:** حيث تبدأ الخطوة الأولى في صنع السياسة التعليمية بأن تطلب القيادة العليا في وزارة التربية والتعليم من فريق من المتخصصين في التربية من أساتذة ومعلمين وإداريين إما في مراكز البحوث (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية) أو أساتذة الجامعات في كليات التربية على مستوى الجمهورية، وذلك لإجراء دراسات وبحوث علمية متخصصة حول بعض عناصر العملية التعليمية بمدخلاتها ومخرجاتها.

٢) **دراسات وبحوث وتقارير:** يمكن للقيادة العليا والمسئولون في وزارة التربية والتعليم التعرف على أوجه القصور في نظام التعليم من التقارير التي أعدها المتخصصون في مراكز البحوث وأساتذة الجامعات، وذلك بأسلوب علمي موضوعي.

٣) **لجان متخصصة وورش عمل:** وتعني هذه الآلية إنشاء لجان متخصصة وورش عمل لدراسة وضع معين في مرحلة تعليمية معينة وطرح البدائل التي يمكن أن تعالج بعض المشاكل المطروحة للبحث.

٤) **اجتماعات وندوات:** حيث يتم عقد اجتماعات مع الفئات المستهدفة، كما يتم أيضاً عمل ندوات لمناقشة موضوعات حية وغنية ويتخذ في نهايتها مجموعة من التوصيات، إذ أن هذه الآلية من الآليات الفعالة في صنع السياسة التعليمية.

٥) **المؤتمرات العلمية:** تعد المؤتمرات العلمية مجالاً خصباً لمناقشة مشكلات التعليم وقضاياه وطرح الحلول المناسبة له، كما ترتبط هذه المؤتمرات ارتباطاً وثيقاً بتطوير التعليم وسياسته ومناهجه ونظمه العامة، وتتبلور أهمية هذه المؤتمرات في أنها تضم نخبة ممتازة من أهل الاختصاص والخبرة في مجال التربية.

٦) **مداولات المائدة المستديرة:** وهي من الآليات المعاصرة، وتستخدم لتحليل وتفسير ومعالجة جميع أبعاد القضية المطروحة ويمارس فيها ما يطلق عليه مفهوم العصف الذهني.

٧) **القنوات الشرعية:** إن صدور سياسة تعليمية ملزمة في صورة قانون تعليم واجب التنفيذ يتطلب المرور على عدد من القنوات الشرعية التي حددها القانون، والتي تتمثل في: مجلس النواب، نقابة المعلمين، مجلس الوزراء.

يتضح مما سبق أن عملية صنع السياسة التعليمية مسئولية مشتركة بين العديد من الأطراف، وينبغي على كل طرف أن يعرف الدور المطلوب منه ويقوم به على أكمل وجه، فالقيادة العليا عليها أن توجه المتخصصين لدراسة المشكلات التعليمية، وفي نهاية الأمر عليها أن تصدر القرارات أو القوانين المستندة إلى أساس علمي، أما الباحثين فعليهم دراسة المشكلات التعليمية بحرفية وموضوعية وصياغة ما توصلوا إليه في صورة يمكن لمتخذ القرار وصانع السياسة أن يفهمها ويعتمد عليها، كما أن هناك آليات عديدة لعملية صنع السياسة التعليمية تمثل خطوات أو قنوات يمر فيها القانون أو القرار قبل صدوره والتي تتمثل في تكليفات القيادة العليا، الدراسات والبحوث والتقارير، اللجان المتخصصة، الاجتماعات والندوات والمؤتمرات والمداولات وأخيراً القنوات الشرعية.

سابعاً: المؤسسات المسئولة عن صنع السياسة التعليمية في مصر

تختلف مؤسسات صنع السياسة التعليمية من دولة لأخرى حسب طبيعة الحكم والسلطات الموجودة بالإضافة لمفاهيم الديمقراطية السائدة، أما بالنسبة لمؤسسات صنع السياسة التعليمية في مصر فتشمل رئاسة الجمهورية–مجلس الوزراء– وزارة التربية والتعليم– مجلس النواب– المجالس القومية المتخصصة–المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي– الأجهزة المحلية–مجلس إدارة المدرسة–مجالس الأمناء والآباء والمعلمين– ومراكز البحوث التربوية، وسوف يقتصر الحديث على مراكز البحوث التربوية، حيث تقوم هذه المراكز بدور لا يستهان به في صنع السياسة التعليمية من خلال ما تقوم من دراسات وأبحاث مختلفة في مجال التربية والتعليم، ومن هذه المراكز:

١. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: يهدف المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية إلى تزويد المسئولين والمشتغلين بالسياسة التعليمية وخطط التعليم بالمعلومات العلمية والتربوية السليمة التي تحقق مساعدة الطلاب عبر مراحل الدراسة العامة والفنية على النمو والنضج عقلياً واجتماعياً، وتهيئتهم لاستيعاب ما يستجد في ميادين العلم وتنمية قدراتهم على التفكير والإبداع والإسهام في تطوير العلم ووضعه في خدمة المجتمع (رئاسة الجمهورية: قرار رقم (٥٣)، ١٩٨٩م، المادة ٢)، وعلى الرغم من ذلك إلا أن الواقع يؤكد على أن المركز لم يكن له دور فعال في صياغة وتكوين السياسات التعليمية، وإنما هو عبارة عن آلية فنية تقدم خدمات لصانع السياسة من خلال دراسات وبحوث المركز، ويرجع هذا إلى ضعف المؤسسات التابعة لوزير التعليم، وذلك باعتبار وزارة التربية والتعليم–متمثلة في شخص الوزير–تمثل قمة السلطة التنفيذية المسئولة عن اقتراح السياسة التعليمية في جميع ميادين التعليم العام والفني، ووضع الخطط والبرامج ومتابعة تنفيذها (علاء أحمد جاد، ٢٠١٢، ص ١٤٥٦).

٢. المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي: إذ يختص المركز بوضع المعايير الخاصة لقياس وتقويم مختلف مستويات المعرفة والمهارات، وإعداد نظم الامتحانات

وتقويمها وتطويرها بما يحقق الأهداف التعليمية في إطار السياسة العامة للدولة، وإجراء الدراسات والبحوث العلمية لتطوير واقع التقييم وأدواته في جميع مراحل التعليم (المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي: ملخص إنجازات المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي ١٩٩٠/٢٠٠١م، ص٩).

٣. مركز تطوير المناهج: ويهدف المركز إلى تخطيط وتصميم وإعداد وتجريب وتنقيح المناهج والمواد التعليمية وتقييمها ميدانياً لمراجعتها وإعادة تطويرها، ويسهم المركز من خلال ذلك في رسم السياسة التعليمية، كما يتولى مهمة تدريب المعلمين على الاستخدام والتعامل مع المناهج المطوره (مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية: رسالة المركز، القاهرة، ص١).

ثامناً: معوقات الاستفادة من نتائج البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية في مصر

يوجه اللوم في أغلب الأحيان لصانعي السياسة لأنهم لا يستخدمون ما يقدمه لهم الباحثون، أو يوجه اللوم إلى الباحثين لأنهم يقدمون نتائج غير متصلة بالموضوع أو يبحثون في أشياء آخري لا تهم صانعي السياسة. ومعنى هذا أن العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية علاقة جدلية تبادلية معقدة، فكلا الطرفين لديه اهتمامات وتصورات ومصالح وجداول أعمال مختلفة بل ومتضاربة في كثير من الأحيان، وبالرغم من هذا التناقض فإن كلا الطرفين في حاجة للآخر، فالباحثين قد يحتاجون إلى صانعي السياسة لتمويل بحوثهم أحياناً ولكي ترى بحوثهم الواقع أحياناً آخري، وعلى الجانب الآخر يحتاج صانعو السياسات إلى الباحثين لجعل سياستهم منطقية وشرعية ولتدعيمها إلى جانب أنهم ملتزمون أمام القوى السياسة (ياسر فتحي الهنداوي، ٢٠١٤، ص ١٥٦).

لكن على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه نتائج البحوث التربوية في صنع السياسات التعليمية وصنع القرار، فمشاهد الواقع ومستقرئ الكتابات التربوية، يلاحظ أن هناك فجوة بين نتائج البحوث وصنع السياسة التعليمية، فالبحوث التربوية في واد وصنع السياسة التعليمية في واد أخر (السيدة محمود إبراهيم، ٢٠١١، ص ٨٥)، كما أن هناك بعض

المعوقات التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحوث التربوية في صنع السياسة التعليمية، ومن هذه المعوقات (محمد منير مرسي، ٢٠٠٣، ص ٧٤):

- إن متخذي القرار والممارسين قد تعودوا على الاعتماد على خبرات العاملين في الميدان التربوي والاجتهادات الشخصية بدلاً من اعتمادهم على نتائج البحوث التربوية، فهم يديرون ظهورهم ويغمضون عيونهم عن رؤية نتائجها.
- عدم اهتمام متخذي القرار بالاشتراك في لقاءات علمية فنية مع القائمين بالبحث التربوي؛ حتي يساعدهم ذلك على تصور أبعاده والوقوف على طبيعة عملياته وإجراءاته.
- قد يركز متخذي القرار على نتائج البحث التربوي العاجلة لا الآجلة أو طويلة المدى.

وبالنسبة لمراكز البحوث التربوية فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها في تحديث وتطوير العملية التعليمية، إلا أن بعض الدراسات أثبتت وجود فجوة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية، وعدم تمتع أجهزة البحث التربوي بالاستقلال، وأوصت بعض الدراسات بتوفير الحرية الاكاديمية لباحثي المراكز التربوية في اختيار الموضوعات البحثية والمنهج المستخدم وتفسير النتائج بعيداً عن ضغوط الوزارة، واعتبار دراسات وبحوث هذه المراكز وما يسفر عنها من نتائج أو توصيات تدعيماً لسياستها، لان الهدف من إنشاء المراكز البحثية هو تزويد المسئولين والمشتغلين في التعليم بالمعلومات والبيانات اللازمة لصانعوا السياسة التعليمية، بحيث تصدر قراراتهم على أساس علمي من البحث، وليس الهدف مساندة صانع السياسة بعد اتخاذ قراره (علاء أحمد جاد، ٢٠١٢، ص ص ١٤٥٦، ١٤٥٧).

وقد أكدت العديد من الدراسات على غياب دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية، حيث توصلت إحدى الدراسات إلى (عفاف محمد جايل، ٢٠١٣، ص ص ٦٦، ٦٧):

- غياب المشاركة الفعالة بين صناع القرار وأصحاب المصلحة والمتأثرين بالسياسة التعليمية.

- مركزية السلطة في التخطيط وصنع القرار التربوي فقد تركزت في يد الوزير مما لا يسمح بتداول السلطة.
- تعتمد السياسة التعليمية في مصر على شخصية الوزير على الرغم أن النصوص القانونية تعطي كثيراً من المسئولين الإداريين سلطة المشاركة في صنع القرار.
- عدم استقرار السياسة التعليمية وتضارب قراراتها والتي هي في الغالب معبرة عن إرادة القيادة السياسية.
- تهميش دور المؤسسات التربوية من نقابة المعلمين والمجتمع المدني في صياغة السياسة التعليمية.

يتضح مما سبق عرضه في الإطار النظري والدراسات السابقة وجود فجوة بين البحوث التربوية ومؤسساتها وبين صنع السياسة التعليمية والقائمين بها، لذا يحاول البحث تقديم التصور المقترح لتوظيف نتائج البحوث التربوية في صنع السياسة التعليمية.

٢- التصور المقترح

أولاً: منطلقات التصور المقترح

- يعد البحث التربوي مصدراً للمعرفة الجديدة التي يمكن الرجوع إليها عند إحداث أي تطوير أو تغيير في أي نظام تعليمي، فهو يساهم في تعرف واقع النظم التربوية القائمة، ويكشف عن مشكلات التربية والتعليم وعلاقتها بالمتغيرات المجتمعية في سياقاتها المختلفة، هذا إضافة إلى استشراف مستقبل الأوضاع المجتمعية.
- وجود أزمة بين الباحثين التربويين وصناع القرار، إذ توجد بعض البحوث المشكوك في صحتها ونتائجها، كما أن صناع القرار قد اعتادوا الاعتماد على خبرتهم الشخصية بدلاً من الاعتماد على نتائج البحوث التربوية.
- تعدد آليات صنع السياسة التعليمية وصنع السياسة التعليمية، والتي تتمثل في تكليفات القيادة العليا بوزارة التربية والتعليم، التقارير التي يعدها المتخصصون، لجان العمل المتخصصة، عقد الاجتماعات والندوات والمؤتمرات العلمية.

- تعدد أجهزة صنع السياسة التعليمية، والتي تتمثل في أجهزة على المستوى القومي، الإقليمي، المحلي، والإجرائي.
- تنامي الشعور بوجود فجوة بين البحوث التربوية وعملية صنع السياسة التعليمية واتخاذ القرار في مصر.
- أن وزارة التربية والتعليم في كثير من الأحيان تصدر القرارات التي تتعلق بالنظام التعليمي بطريقة مفاجئة وبلا مقدمات وتترك المجتمع ومؤسساته ومدارسه يواجهوا الأمر بسياسة " الأمر الواقع".
- أن السياسة التعليمية في مصر تعاني قصور في آلية عملها في مصر، حيث غاب عنها مفهوم الشمولية بشكل كبير ولم تواكب الاحتياجات المتسارعة للمجتمع التعليمي، مما انعكس على مستوى القرار التربوي في قطاع التعليم وغياب الفلسفة والرؤية التعليمية ومستوى الإدارة التعليمية والتربوية.
- أدت التغيرات الوزارية التي حدثت في الفترة الأخيرة (٢٠١٠-٢٠١٦) إلى عدم الاستقرار مما أثر على صناعة القرار التربوي، كما أتصف القرار التربوي بالفردية وعدم التشاور، والممارسات المتباينة.

ثانياً: أهداف التصور المقترح:

يهدف التصور المقترح إلى تقديم مجموعة من المقترحات والآليات التي تسهم في توظيف نتائج البحوث التربوية في صنع السياسة التعليمية في مصر، ويمكن أن يتفرع من هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية التي تتمثل في:

الهدف الأول: تجويد البحوث التربوية.

الهدف الثاني: رفع كفاءة الباحثين التربويين.

الهدف الثالث: دعم تمويل البحوث التربوية.

الهدف الرابع: التنسيق بين كليات التربية ومراكز البحوث التربوية.

الهدف الخامس: تفعيل الاستفادة من نتائج البحوث التربوية في صنع السياسة التعليمية.

ثالثاً: إجراءات التصور المقترح: تتعدد إجراءات التصور المقترح وفقاً لأهدافه لتشمل ما يلي:

أ) الإجراءات الخاصة بتحقيق الهدف الأول (تجويد البحوث التربوية)، والتي تتمثل في:

١- تشكيل لجنة من الأساتذة المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية ومراكز البحوث التربوية إضافة إلى بعض المسئولين بوزارة التربية والتعليم تكون تحت إشراف وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التربية والتعليم وعمداء كليات التربية، بحيث تتمثل اختصاصاتها في:

- وضع خريطة قومية للبحوث التربوية تنطلق من المشكلات الواقعية في الميدان- واهتمامات الجهات البحثية-وأن يوضع لها أولويات طبقاً لأهمية كل منها وحاجة المجتمع إليها، ويتم إعداد هذه الخريطة من خلال لجان تشكل على مستوى الأقسام بكليات التربية ومراكز البحوث المعنية.
- وضع خرائط بحثية فرعية لكل ميدان تربوي بأولويات البحوث وإرشاد الباحثين إلى تناولها بشكل تطبيقي يعمل على تغيير الواقع التعليمي إلى الأفضل.
- مناقشة مشاريع وخطط البحوث المقدمة للتسجيل لدرجة الماجستير أو الدكتوراه بالأقسام التربوية وربطها بالخطة القومية للبحوث والقضايا ذات الأولوية.
- ربط الخطط البحثية بحاجات المجتمع وتوثيق التعاون مع القطاع الخاص، وذلك من خلال: تشكيل لجنة عليا للبحث تقوم بتقديم تقارير دورية حسب الحاجة عن نتائج المسح الدوري لاحتياجات المجتمع، ولجنة أخرى فرعية تحت مسمى ""لجنة تخطيط البحث التربوي" للقيام بدور الوسيط لوضع خطط البحث لمؤسسات التعليم العالي في ضوء نتائج المسح الدوري لاحتياجات المجتمع وأية دراسات أخرى تمت بالفعل في هذا المجال.
- تفعيل المجلس الإقليمي للتعليم في كل محافظة الذي يضم خبراء من مختلف التخصصات، مهمته بحث المشكلات التعليمية التي تواجه كل محافظة على حدة ثم إيجاد الحلول لها.

- دراسة نتائج وتوصيات البحوث التربوية التي تصدر عن كليات التربية بالجامعات المصرية، وإيجاد الآليات المناسبة لتنفيذها في الواقع المدرسي والتربوي.

٢- **إنشاء مجلس رسمي قومي تحت مسمى" المجلس الوطني للبحث في العلوم للبحوث التربوية"** بهدف تنشيط البحوث التربوية التطبيقية والاستراتيجية، ودعم المعرفة التربوية وتوفير احتياجات المجتمع من الباحثين التربويين، وتقديم النصائح ونشر المعرفة، وتنشيط الفهم العام للأمور التربوية، إلى جانب ردع كل خروج عن الأخلاقيات والقواعد المتعارف عليها في إدارة البحوث التربوية، ووضع بعض الضوابط الحاكمة لحركة البحث التربوي والمعايير الخاصة بذلك، مع مراعاة أن يضم هذا المركز مراكز البحوث المختلفة من أجل المعاونة في صنع السياسة التعليمية وتوحيد الجهود البحثية.

٣- **الاهتمام بتقديم البحوث التربوية في صورة إجرائية، بما يمكن لصناع السياسة التعليمية الاستفادة منها، بحيث يراعى فيها:**

- لغة البحوث التربوية ومدى ملاءمتها لمفردات الواقع.
- توسيع نطاق التطبيق الميداني للبحوث التربوية بحيث يشمل بعض المحافظات الممثلة للمناطق الجغرافية في مصر.
- كتابة نتائج وتوصيات البحوث والدراسات بلغة علمية سلسة بحيث يفهمها المعلمون ورجال التربية والتعليم ويمكنهم تطبيقها بفاعلية.
- الاهتمام بتقديم تفسيرات ودلالات للنتائج الإحصائية، حتى يستطيع صناع القرار الاستفادة بها في صنع السياسة التعليمية.
- أن تكون الحلول والبدائل التي تقدمها البحوث قابلة للتطبيق وسهلة التعميم وفي حدود الإمكانات المادية والبشرية للمدارس المصرية.
- إنشاء مركز بكل جامعة لمراجعة الرسائل والبحوث العلمية لغوياً.

٤- **إنشاء مراكز تميز للبحث التربوي وتسويقه في الجامعات**، بحيث تتمثل:

- **رؤية المركز** في أنه "مركز فاعل في المنظومة البحثية التربوية، يوفر بيئة داعمة من أجل الوصول بالبحث التربوي إلى درجة التميز، ويسهم في تطوير العملية التعليمية بمصر وتحقيق الريادة للجامعة".

- **رسالة المركز في:** تعزيز القدرات البحثية، بناء قاعدة معلوماتية تربوية متميزة تخدم العملية البحثية، والتغلب على الأشكال النمطية للبحوث التربوية، وتقوية الصلة مع الجامعات والمراكز البحثية الأخرى، ومعالجة المشكلات التعليمية، وتطوير العملية التعليمية في مصر، والمساهمة في وضع الجامعة على خريطة التنافس العالمي مع الجامعات المتقدمة.
- **أهداف المركز في:** توفير بيئة داعمة للباحثين، وتقديم الخدمات المعلوماتية لهم، استقطاب الكفاءات البحثية التربوية المتميزة، وإعداد مجموعة من الباحثين المتميزين المبدعين، وربط مخرجات البحث التربوي بحاجات المجتمع ومتطلباته، وجذب التمويل اللازم من مؤسسات المجتمع المدني للمشروعات البحثية، والتغلب على المعوقات التي تواجه الباحثين في المجال التربوي وتؤثر على كفاءتهم.
- **أما عن أنشطة المركز فتتمثل في:**
- تقديم الاستشارات البحثية للأفراد والجهات والمؤسسات التعليمية المختلفة.
- تدريب الباحثين على استخدام التكنولوجيا الحديثة، وترجمة الأبحاث الأجنبية للاستفادة منها.
- تحديد أولويات البحث التربوي وفقاً لأهداف الجامعة واحتياجات المجتمع، وابراز مشكلات الساحة التعليمية وقضايا السياسة التعليمية.
- اتاحة الفرصة لالتقاء الباحثين بالمتخصصين والخبراء في مجالات العمل التربوي والبحثي ومساعدتهم على نشر بحوثهم بالدوريات العالمية المتخصصة.
- ترجمة الأبحاث الأجنبية للاستفادة منها.
- تسويق بعض البحوث التربوية المتميزة بما يساهم في زيادة تمويل هذه المراكز.

٥- التنوع في طريقة تناول القضايا البحثية.

- الاهتمام ببحوث التخطيط وبحوث الأداء، حيث تركز بحوث التخطيط على دراسة المستقبل، وما يتطلبه من إجراءات أو قرارات وتشريعات إلى جانب آليات التنفيذ، أما بحوث الفعل أو ما يطلق عليها بحوث الأداء فهي تنطلق من الواقع وتبين إمكانية الوصول إلى النتائج انطلاقا من معطيات الواقع بالمدارس.

- الاهتمام بالبحوث الموجهة والتي يطلق عليها بحوث السياسات، سواء ما تعلق منها بالقضايا التعليمية أو المشكلات.
- التوسع في البحوث التي تقوم على التخصصات البينية بين المجالات التربوية والتخفيف من حدة الفصل المتعمد بين التخصصات المختلفة ولاسيما أن كثير من القضايا التربوية متشابكة الأبعاد وصولاً لأفضل حلول لهذه القضايا التعليمية.
- تشجيع نظام الفرق البحثية من مراكز البحوث والوزارة والجامعات ودعمها مادياً ومعنوياً، مع الاهتمام ببحوث الفريق.
- التنويع في الأدوات البحثية المستخدمة مما يدعم النتائج ويمنحها المصداقية.
- البعد عن الأسلوب الوصفي التحليلي قدر الإمكان كمنهجية للدراسة وتعزيز دور الباحث في التجربة والانغماس في الظاهرة من الداخل، ووضع معايير واضحة للبحث الجيد.
- الاهتمام بالمشروعات البحثية الكبرى التي تهم قطاعات عريضة من الممارسين والمستفيدين من متخذي القرار وصناع السياسة بالنظام التعليمي.

٦- **تنظيم مبادرات من قِبل العلماء البارزين في مجالات التربية وفروعها، وتشجيعهم على تقديم مبادرات علمية وحلول للمشكلات التي تواجه نظام التعليم في مصر**، وذلك برصد جائزة مالية مجزية تقدم سنوياً لأفضل بحث تطبيقي في مجال التخصص، مع طرح موضوع لها كل عام.

٧- **اعتماد كليات التربية كمراكز استشارية من قبل الوزارة المعنية** لتقديم بحوث علمية تقدم الحلول للمشكلات التربوية لمؤسسات التعليم الأخرى بمقابل مادي مناسب، مما يشجع الباحثين على التدقيق في اختيار المشكلة وبحثها وتقديم حلول مبتكرة لها، وإحداث نوع من الترابط بين الأقسام المناظرة في الجامعة الواحدة، وبين الكليات المناظرة في الجامعات والمؤسسات البحثية الأخرى.

٨-**استخدام التكنولوجيا في تدعيم البحوث التربوية: ويتحقق ذلك من خلال:**

بناء قاعدة بحثية على مستوى مؤسسات التعليم العالي والاستفادة من شبكات المعلومات والتجهيزات العلمية بها، بحيث تنشئ كل جامعة موقع على الانترنت

تدرج به أسماء الباحثين والبريد الالكتروني الخاص بالجامعة مما يساعد على كسر الحدود والحواجز المحلية والعالمية.

- وضع قواعد بيانات متاحة للعلماء والخبراء في مجال التربية للاستفادة منهم في تحكيم البحوث أو الاشراف على الرسائل ومناقشتها، بحيث توفر هذه القواعد معلومات عن تخصصاتهم وانتاجهم العلمي، وسبل الاتصال بهم ووضعها في متناول الباحثين والأكاديميين، والمسئولين ومتخذي القرار، وتجديد تلك البيانات باستمرار.
- إقامة شبكة قومية تجمع باحثي العلوم التربوية، بحيث تضم فرقاً بحثية ممثلة لكل قطاعات العمل البحثي التربوي بهدف مراقبة البحوث التربوية، واقتراح المجالات المستحدثة فيها، ونشر النتائج التي تتوصل إليها الأبحاث، مما يسهل الحصول عليها من قبل باحثين أخرين أو من قِبل صناع القرار.
- بناء قاعدة بحثية بوزارة التربية والتعليم تتضمن البحوث المنشورة في دوريات محكمة، مؤتمرات علمية، رسائل الماجستير والدكتوراه، وحصر كافة الجهود البحثية على مستوى الجامعات والمراكز البحثية وتصنيفها وتحديد أوجه الاستفادة منها.
- عمل رابط خاص على موقع وزارة التربية والتعليم، بحيث يتضمن الرابط الرئيسي (٣) روابط فرعية هي:

الرابط الأول: رابط استقبال البحوث التربوية المقترحة من قِبل التربويين في الميدان، ويتم دراسة هذه العناوين من قِبل لجنة مختصة لمعرفة مدى مناسبتها للدراسة والبحث، وترشيح العناوين النهائية.

الرابط الثاني: رابط العناوين النهائية المقترحة للبحوث التربوية، بحيث يتم ترشيح العناوين النهائية التي تري اللجنة أهمية إجراءها من قِبل الباحثين في الميدان التعليمي على أن يختار الباحث أحد تلك العناوين المرشحة وفق نموذج خاص لذلك وينوه علية أن الموضوع تحت الدراسة، مع مراعاة توفير الدعم المادي والمعنوي للباحثين، بالإضافة إلى الاتفاق معهم على إرسال نتائج وتوصيات هذه الدراسات لاحقاً للاستفادة منها.

الرابط الثالث: رابط نتائج البحوث التربوية الخاصة بكل مرحلة تعليمية، بحيث يشتمل الرابط على نتائج وتوصيات البحوث التي تم إجرائها، مع ترجمتها إلى توصيات إجرائية تطبيقية.

ب- الآليات التي تحقق الهدف الثاني (رفع كفاءة الباحثين التربويين)، وتتمثل في:

١- اختيار واعداد الباحث وتحديد موضوعه البحثي: بحيث يراعى فيه تحقيق ما يلي:

- وضع معايير لاختيار الباحثين (المعيدين والباحثين) بكليات التربية لانتقاء أفضل العناصر.
- تطوير برامج الدراسات العليا بما يكفل اكتساب المهارات الأساسية للبحث التربوي.
- توفير الحرية الأكاديمية للباحثين، حتى يختاروا مشكلات بحثية واقعية، ويتعاملوا معها بأمانة علمية.
- العمل على تفعيل تشريعات حماية الملكية الفكرية والحرية الأكاديمية للباحثين.
- تدريب الباحثين على مهارات البحث العلمي وطريقة كتابته بصورة يمكن معها لصناع السياسة ومتخذي القرار فهمه، وتدريبهم على قراءة البحوث التربوية وفهم مصطلحاتها حتى يمكن توظيف نتائجها.

٢- الاهتمام بالإشراف على الرسائل العلمية، وتحكيم الأبحاث: بحيث يراعى فيها:

- التحكيم الجيد للبحوث التربوية المنشورة.
- مراعاة التخصص الدقيق للمشرفين عند تشكيل لجان الإشراف والمناقشة للرسائل العلمية في مختلف التخصصات، وتبني فكرة الاشراف المشترك بين الجامعات ومراكز البحوث بوزارة التربية والتعليم.
- الحصول على إفادة من مركز المعلومات بحيث نضمن عدم تكرار البحث قبل تسجيله.

٣- تشجيع الممارسين (المعلمين ومديري المدارس) على إجراء البحوث تحت إشراف كليات التربية من خلال، قيام وزارة التربية والتعليم بإيفاد بعض المعلمين والمعلمات ذوي الكفاءة العلمية والاستعداد البحثي في بعثات داخلية للالتحاق بالدراسات العليا بكليات التربية والحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه مجاناً، مع مراعاة أن

يُشترط عليهم تناول مشكلات تربوية وتعليمية واقعية مع استمرار العمل في وزارة التربية والتعليم.

٤- **إرساء نظام للمحاسبية ومتابعة الأداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس، ويتحقق ذلك من خلال:** جعل استمرار عضو هيئة التدريس في العمل بالجامعة رهن بالمشاركة الإيجابية في النشاط البحثي لمؤسسته، اعتبار النشاط البحثي لعضو هيئة التدريس معياراً أساسياً لحصوله على المهمات العلمية خارج الوطن، واعتبار النشاط البحثي المتميز معيار للترشح للوظائف الإدارية والقيادية.

ت- الإجراءات الخاصة بتحقيق الهدف الثالث (دعم تمويل البحوث التربوية)، والتي تتمثل في:

١-**إنشاء صندوق لدعم البحوث التربوية** تحت إشراف كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي يشارك في تمويله مؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال.

٢-**تسويق واستثمار البحوث التربوية** بما يحقق العائد المادي للباحثين من حيث الترويج والتوزيع وتوفير التغذية الراجعة من خلال إدارة مخصصة بكل جامعة وفروع نوعية على مستوى الكليات.

٣-**زيادة الميزانية المخصصة للبحوث التربوية**، وذلك بتوفير التمويل الكافي من موازنات وزارات التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مع العمل على تفعيل دور مؤسسات المجتمع في ذلك.

٤-**توفير مصادر تمويل بديلة تشارك فيها مؤسسات المجتمع المدني**، مع مراعاة أن تظل عملية التمويل مستمرة، وذلك من خلال: فرض بعض الرسوم الإضافية على بعض المؤسسات الإنتاجية الكبرى (الشركات) وتخصيص حصيلة هذه الرسوم لصالح ميزانية البحث التربوي في مقابل الانتفاع بنتائجه في تجويد مخرجات التعليم، وتحويل جزء من ضرائب الدولة إلى ميزانية البحث العلمي التربوي بالجامعات لتدعيمه.

٥- **تنفيذ مشاريع البحث التعاقدية** التي تتمتع بميزانية مرصودة ومحددة مسبقاً وبالتزام زمني لا يجوزه، ونتائج قابلة للتطبيق وتحقيق أقصى استفادة منها، فهذا الأسلوب يوفر الميزانية ويمنع ازدواجية الأبحاث، ويقلل الهدر في ميزانية البحث العلمي.

٦- **فتح قنوات الاتصال بين المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة من جهة والجامعات من جهة أخرى**، بحيث ترسل هذه المؤسسات احتياجاتها البحثية للجامعات، وتتولى في نفس الوقت تمويل جزء منها مقابل الاستفادة بنتائجها.

ث- **الإجراءات الخاصة بتحقيق الهدف الرابع (التنسيق بين كليات التربية ومراكز البحوث التربوية): ويتطلب ذلك القيام بالإجراءات التالية:**

١-**إضافة وحدات للهيكل التنظيمي بمؤسسات البحث التربوي** لتفعيل دورها في صنع السياسة التعليمية من خلال:

- وحدة للاتصال، تكون مسئولة عن الاتصال بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات البحث التربوي وبين مسئولي صنع السياسة التعليمية.
- وحدة الفحص والمراجعة مهمتها: استخلاص نتائج البحوث التي تعالج القضايا التربوية التي يحتاجها صناع القرار.
- وحدة الخدمات البحثية لمعاونة الباحثين على إجراء البحوث التطبيقية.
- وحدة التجريب مسئولة عن تجريب واعتماد التجارب الحديثة قبل تعميمها.
- وحدة التنسيق، مهمتها التنسيق بين المؤسسات المعنية بالبحث التربوي.
- وحدة تسويق الخدمات البحثية والعملية.
- وحدة العلاقات الدولية للتعامل مع المؤسسات البحثية في الخارج.
- وحدة للاتصال المباشر مع مكتب وزير التربية والتعليم.

٢- **التنسيق بين هيئات ومؤسسات البحث التربوي ومراكزه:** وذلك بقيام كل جامعة ببناء قاعدة بيانات للإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين فيها، وبناء قاعدة معلومات مركزية في الوزارة عن البحث التربوي والتطوير في الجامعات المصرية

وتحديثها سنوياً، بهدف مساعدة الباحثين على متابعة البحث التربوي، وحدوث نوع من التنسيق للجهود المبذولة، ومنع التكرار وبعثرة الجهود المبذولة في البحث، ويتحقق التنسيق من خلال:

- توثيق كل جهة بحثية أو جامعة أو مؤسسة لجهودها البحثية، وذلك من خلال إنشاء قاعدة بيانات موحدة تدخل عليها كل مؤسسة بحثية أو هيئة بحوثها.
- تعرف كل هيئة من هيئات البحث على جهود الهيئات الأخرى، من خلال المعلومات التي تنشرها كل هيئة عن نفسها، مع محاولة كل هيئة الاتصال وتبادل المعلومات والمطبوعات والمنشورات مع الهيئات الأخرى.
- انشاء هيئة على كل مستوى من المستويات القومية والإقليمية والدولية، تكون مهمتها ربط هيئات البحوث في نطاقها بعضها ببعض.
- توظيف مسئولي اتصال وتنسيق بين مؤسسات البحث التربوي لتيسير مساهمتها في صنع السياسة التعليمية.

ج- الإجراءات الخاصة بتحقيق الهدف الخامس (تفعيل الاستفادة من نتائج البحوث التربوية في صنع السياسة التعليمية)، والتي تتمثل في:

- **آليات خاصة بأجهزة رسم السياسات التعليمية:** وتتحدد الآليات والإجراءات الخاصة بها في:

- تفعيل ثقافة التطوير المبني على نتائج البحث العلمي لدى أجهزة رسم السياسات التعليمية وتنفيذها.

- تدعيم أجهزة رسم السياسة التعليمية بالعناصر البشرية المؤهلة والقادرة على الاستفادة من نتائج وتوصيات البحوث التربوية التي يتم إجراؤها.

- توظيف الحوار التربوي بين القائمين على أجهزة رسم السياسات وتنفيذها والباحثين التربويين، بهدف نقل نتائج البحوث إلى واقع العمل التربوي.

٢-آليات نشر نتائج وتوصيات البحوث التربوية:

- إيجاد آلية لنشر البحوث التربوية لتبادلها مع المؤسسات البحثية والمعنية داخلياً وخارجياً، ولمتابعة تنفيذ النتائج التي تتوصل إليها من خلال لجان تشكل لهذا الغرض ويمثل فيها الذين قاموا بإجراء هذه البحوث.
- سن قانون يلزم متخذي القرار بالرجوع إلى نتائج البحوث التربوية.
- نشر ثقافة الأخذ بنتائج البحث العلمي التربوي بين أوساط القيادات التعليمية والمعلمين.
- التنسيق مع الاكاديمية المهنية للمعلم لتفعيل برامج تدريب المعلمين المتنوعة التي تسفر عنها البحوث التربوية، وتقييم أثر هذه البرامج التدريبية.
- وضع استراتيجية للتكامل بين الجهات البحثية التربوية المتعلقة بالتعليم قبل الجامعي والجهات التنفيذية المستفيدة من نتائج البحوث في المجالات المختلفة.
- اجراء مسابقات ومعارض سنوية لنتائج البحوث التربوية لكل الجامعات بحيث تكون ملتقي لرجال الحكومة وصناع القرار والعلماء والمبتكرين.
- ايجاد سياسة تعليمية محددة المعالم، فوجود سياسة تعليمية مكتوبة ومستقرة وواضحة المعالم ومستندة إلى أساس معرفي وبحثي، يتوفر فيها المصداقية والدقة والشمول والواقعية.
- تشجيع مديري المدارس على الاطلاع على البحوث التربوية والإفادة من نتائجها وتقديم حوافز مادية ومعنوية لمن يُعد بحوثاً منهم، مع مراعاة عقد دورات تأهيلية لمديري المدارس حول كيفية إجراء البحوث التربوية، وكيفية توظيفهم لنتائج هذه البحوث في عملهم.
- تزويد المدارس بنشرات ودوريات تهتم بنتائج البحوث التربوية.
- قيام الاعلام بتنظيم لقاءات وحوارات مباشرة بين الباحثين التربويين وبين المستفيدين من نتائج البحوث العلمية من صناع السياسة التعليمية، بحيث يطرح كل طرف رؤيته في تحديد أوجه الاستفادة المتبادلة، فيقوم صانعوا السياسة بعرض المشكلات التربوية

والتعليمية ذات الأهمية والأولوية أمام الباحثين، لدراستها بعلمية وموضوعية، حتى يكون لمساهمات وجهود الباحثين صدى في صنع السياسة التعليمية.

- أن يعرض الباحث ملخص دراسته على لجنة من التربية والتعليم وبمعني أخر على بعض صناع القرار، ويكون ذلك ضمن إجراءات منح الدرجة العلمية، وذلك لتحفيزهم على الاستفادة من نتائج وتوصيات العمل البحثي.
- استحداث وظيفة الوسيط المعرفي أو سمسار المعرفة (Knowledge Broker) هو حلقة الوصل بين الباحثين وصناع القرار) وهم الأشخاص المعنيون بمراجعة وتلخيص البحوث المنشورة وتقديمها إلى صناع القرار أو المستفيدين في الصورة التي يمكنهم الاستفادة بها.

٣-آليات متابعة ما تسفر عنه البحوث التربوية من نتائج وتوصيات، ومدى الاستفادة منها في صنع السياسة التعليمية، ويتحقق ذلك من خلال:

- المراجعة والتقويم المستمر للبحوث التربوية على ضوء احتياجات الواقع التربوي.
- ترجمة ما تتوصل إليه البحوث التربوية من توصيات ومقترحات إلى مشروعات وخطط تنفيذية قابلة للتطبيق في الواقع العملي.
- متابعة ما تسفر عنه البحوث والدراسات من نتائج وتوصيات وتجريب ما يصلح منها قبل تعميمها من خلال لجنة تشكل لهذا الغرض.
- أن تتابع مؤسسات البحث التربوي آليات تنفيذ نتائج وتوصيات البحوث التربوية، وتقديم التغذية الراجعة الآنية والمناسبة.

٤-آليات خاصة بالتوجه الفعال نحو اللامركزية في إدارة التعليم وصنع قراراته: ويتحقق ذلك من خلال:

- تفويض وزارة التربية بعض سلطاتها للمستويات الإقليمية والمحلية والمدرسية، وإتاحة قدر من الحرية في أساليب تنفيذها للقوانين والقرارات التربوية.
- تشكيل لجنة دائمة للمتابعة تكون مهمتها الأساسية رصد إجراءات ومتابعة وتقييم القرارات التربوية، وهذه اللجنة لا تقتصر على موظفي وزارة التربية والتعليم ولكن تضم كل الجهات التي لها صلة وثيقة بالنظام التعليمي.

- إزالة الفكر السيادي وإحساس صانعي القرار بأن اعتمادهم على نتائج البحوث التربوية في صنع السياسة التعليمية تدخل في صميم عملهم.
- عقد لقاءات مشتركة بين الباحثين التربويين وصانعي القرارات والسياسات التعليمية لمناقشة أفكارهم واتجاهاتهم والمساندة الفكرية وتشجيع الاختلاف وحرية الرأي والنقد وإثارة الأسئلة المتبادلة بين الباحثين.
- إيجاد بيئة تنظيمية تعمل على تنسيق جهود الباحثين وتحقيق درجة من التماسك والترابط بين مؤسسات البحث التربوي، وذلك من خلال إنشاء أقسام في مديريات التربية والتعليم بالمحافظات تكون وظيفتها حصر الجهود البحثية ونتائجها مصحوبة بإجراءات توظيفها والاستفادة منها وتوصيلها إلى صانعي السياسة التعليمية.
- نشر ثقافة توظيف نتائج البحوث التربوية في عمليات التطوير بين جميع العاملين بوزارة التربية والتعليم واستشعار أهميتها من خلال: تنظيم دورات لمعايير جودة البحوث التربوية وتحسين نوعيتها وتحسين العلاقة الاتصالية بين الممارسين والعاملين بالحقل التربوي، وفي إطار العمل على توافر القدرات والمهارات البشرية المؤهلة لتوظيف نتائج البحوث التربوية، مع مراعاة أن يتم تأهيل صانعي القرارات التربوية وتدريبهم على مهارات البحث التربوي وإمكانية الاستفادة منها.
- إتاحة الفرص الكافية للقائمين على العملية التعليمية بإبداء آرائهم ومشاركة خبراتهم مع صانعي القرار التربوي، وكذلك المتأثرين بالقرارات مثل أولياء الأمور ورجال الأعمال والمعلمين، وذلك من خلال تفعيل مجالس الأمناء والآباء والمعلمين، حتى تستطيع أن تشارك في عملية صنع السياسة التعليمية، وتوضيح دورها في تطوير العمل المدرسي، وجودة التعليم، حتى لا تستمر هذه المجالس في عقد جلسات روتينية لا تفيد العملية التعليمية.

رابعاً: متطلبات تطبيق التصور المقترح

١-متطلبات تشريعية: تتلخص في:

- إقرار تشريعات تحقق الربط بين نتائج البحث التربوي وواقع الممارسة التربوية.
- تفعيل تشريعات حماية الملكية الفكرية.

- تطوير قواعد اختيار المعيدين بكليات التربية، بحيث تتضمن استعداد المعيدين للبحث العلمي.
- إقرار تشريع خاص بزيادة ميزانية البحث العلمي من إجمالي الموازنة.
- إصدار قرار يلزم متخذي القرار بوزارة التربية والتعليم بتطبيق نتائج وتوصيات البحوث التربوية.

٢-متطلبات مالية

- زيادة الميزانية المخصصة للبحث العلمي، سواء من ميزانية الدولة، أو بتوفير مصادر تمويل بديلة من الشركات والمؤسسات الخاصة.
- توفير جوائز مالية للباحثين المتميزين وللأبحاث المبتكرة ذات الأهمية في الحياة العملية، وهذه الأبحاث تتناول قضايا السياسة التعليمية وتساهم في صنع السياسة التعليمية.

٣-متطلبات بشرية: تشمل:

- تقديم حوافز مادية أو معنوية للمتميزين من الباحثين سنوياً، وذلك بتنظيم بعض المسابقات مع مراعاة أن تكون فكرة هذه الأبحاث معينة من قِبل وزارة التربية والتعليم.
- تنظيم دورات تدريبية وورش عمل للباحثين لتدريبهم على بحوث الفعل والبحوث الجماعية.
- تنظيم دورات وبرامج تدريبية وورش عمل للباحثين لتزويدهم بالخبرات اللازمة في مجال التكنولوجيا للاستفادة مما تقدمه قواعد البحث العالمية العربية والأجنبية، وما تقدمه من رسائل وأبحاث وكتب باللغتين العربية والأجنبية.
- إقامة ندوات لنشر ثقافة البحث العلمي التربوي بين أوساط القيادات التعليمية والمعلمين.
- إجراء ورش عمل بين الباحثين ومركز تطوير المناهج وقطاع التعليم قبل الجامعي، لتفعيل نتائج البحوث التي يجريها هؤلاء الباحثين في مجال المناهج الدراسية.

- تنظيم مناظرات تلفزيونية بين بعض الباحثين وخبراء التربية وصناع السياسة التعليمية ومتخذي القرار حول أهم القضايا التعليمية المطروحة على الساحة.

٤-متطلبات تقنية: تشمل:

- إنشاء معامل خاصة بأعضاء هيئة التدريس والباحثين في مختلف الجامعات، بحيث تكون مزودة بأحدث الأجهزة، مما يسهل عملية البحث على الباحثين.
- عمل صيانة مستمرة للمعامل، من خلال مسئول الصيانة.
- إنشاء قاعدة بيانات بالأبحاث التربوية في مختلف التخصصات بكل جامعة وكلية، وتفعيل القواعد الموجودة بالفعل، مع التحديث المستمر لها، وتوفير آلية للبحث والحصول على ملخصات الأبحاث والرسائل العلمية من الجامعات الأخرى.

٥- متطلبات تنظيمية: تشمل:

- تضع وزارة التربية والتعليم سياسة تعليمية واضحة ومحددة المعالم في ضوء السياسة العامة للدولة، مع مراعاة أن تشرك كافة الأطراف المعنية في ذلك.
- تنظر وزارة التربية والتعليم إلى نتائج وتوصيات الأبحاث عند إصدار القرارات والتشريعات المتعلقة بنظام التعليم.
- تنظيم بعثات داخلية لبعض المعلمين (شرط أن يكون لديهم استعداد) في كليات التربية لإجراء بعض البحوث التربوية حسب احتياج الوزارة.
- **تسعى وزارة التعليم العالي إلى تنفيذ بعض الإجراءات التي تتمثل في:**
- إنشاء المجلس الوطني للبحث في العلوم التربوية، وتحديد الهدف من إنشاءه، وأهم اختصاصاته.
- إنشاء مراكز تميز البحث التربوي في مختلف الجامعات، وتحديد الهدف من إنشاءها، وأهم اختصاصاتها.
- التوسع في إنشاء معاهد للدراسات العليا.
- تشكل لجنة مشتركة بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم لمتابعة وتقييم القرارات التربوية التي تصدر.

- إعداد خريطة قومية للبحوث التربوية، بحيث تكون مستمدة من الواقع مع ضرورة أن تشارك كل الجامعات (كليات التربية خصوصاً) في وضع هذه الخريطة وفقاً للواقع التربوي وحسب الأولوية.
- تحديث الهيكل التنظيمي لمؤسسات البحث التربوي بإضافة بعض الوحدات.
- استحداث بعض الوظائف وإدراجها في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجامعية مثل وظيفة الوسيط المعرفي ووظيفة مستشار البحوث التربوية.

خامساً: معوقات تنفيذ التصور المقترح وسبل التغلب عليها، والتي تتمثل في:

١- قلة التمويل المخصص للبحث العلمي عامة والبحث التربوي خاصة.

ويمكن التغلب على ذلك، بتوفير مصادر تمويل بديلة، بدلاً من الاعتماد على التمويل الحكومي فقط، وذلك بتشجيع أصحاب الشركات الكبرى ورجال الأعمال والمؤسسات الخاصة على المشاركة في تمويل الأبحاث العلمية التربوية، مقابل بعض الإعفاءات الضريبية

٢- عزوف صانعي السياسة التعليمية عن اللجوء لنتائج وتوصيات البحوث التربوية والاستفادة منها في صنع السياسة التعليمية.

ويمكن التغلب على ذلك، بعمل لقاءات مشتركة بين الباحثين وخبراء التربية وبعض صناع السياسة، لتبادل الأفكار بحيث يعرض صناع السياسة أهم المشكلات والقضايا الملحة، ويعرض الباحثين حلولهم وما توصلوا له من نتائج وتوصيات، على أن يراعى صدور بعض التشريعات التي تنظم وتضمن الاستفادة من نتائج البحوث وتوصياتها.

٣- ارتباط سياسة التعليم في مصر بتغيير القيادات التعليمية.

ويمكن التغلب على ذلك، بوضع السياسة التعليمية في صورة واضحة ومحددة المعالم، مع مراعاة عدم ارتباطها بوزير التربية والتعليم أياً كان توجهه، بحيث

تصبح سياسة التعليم مرتبطة بواقع واحتياجات وإمكانيات المجتمع وغير مرتبطة بشخص الوزير وتوجهه.

٤- ضعف الموضوعات البحثية، من حيث الموضوع نفسه أو كيفية معالجته.

ويمكن التغلب على ذلك بتنمية المهارات البحثية المختلفة لدى الباحثين، وتوفير ما يلزم لعمل ذلك سواء المراجع، التمويل، الإعداد، كما يمكن عرض الاحتياجات أو الموضوعات التي تحتاج لبحث على الباحثين لتناولها.

٥- ندرة إطلاع صناع القرار على الأبحاث التي يجريها الباحثين.

ويمكن التغلب على ذلك، بعرض الأبحاث في صورة تسهل على صناع القرار الاطلاع عليها، سواء من ناحية لغة البحث وطريقة كتابته، أو من ناحية موضوع البحث نفسه.

٦- تكرار الموضوعات البحثية، وعدم إتيانها بجديد.

يمكن التغلب على ذلك بعمل خريطة بحثية قومية ومحلية وفقاً للاحتياجات، وتسجيل خطط البحث للباحثين وفقاً لهذه الموضوعات، مع عمل قاعدة بما تم تسجيله من وموضوعات وما أُجري من أبحاث وأهم ما توصلت إليه من نتائج للاستفادة منها.

٧- اعتماد تطوير التعليم على الاجتهاد الفردي وعلى النقل عن تجارب الآخرين دون الاعتماد بالقدر الكافي على نتائج البحث العلمي.

يمكن التغلب على ذلك بتفعيل دور مركز البحوث التربوية والتنمية في تطوير التعليم، وحث المركز على تناول المشكلات التعليمية ذات الأولوية، مع ضرورة الالتفات لما تتوصل إليه هذه البحوث من نتائج وحلول.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أحمد الخطيب: البحث العلمي والتعليم العالي، عمان، دار المسيرة، ٢٠٠٣م.

أحمد عبد الله الصغير: بحث الفريق كمدخل لضمان جودة البحث التربوي في كليات التربية المصرية، **المؤتمر العلمي العربي الثامن (الدولي الخامس) بعنوان " الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية القيمة والا ثر في الفترة ٢٦-٢٧ إبريل ٢٠١٤ بسوهاج**، جمعية الثقافة من أجل التنمية.

أسماء عبد السلام عبد القادر: دور مؤسسات البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بمصر " دراسة مستقبلية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية البنات، ٢٠١٠م.

أمل هلال عبد العال محمد: تفعيل صنع القرار بالجامعات المصرية في ضوء الإدارة الاستراتيجية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة بني سويف، ٢٠٠٦م.

جمال على دهشان: نحو رؤية نقدية للبحث التربوي العربي، مجلة نقد وتنوير، مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية، عدد (١)، ٢٠١٥م.

جورجيت دميان جورج: استقراء الرأي العام دعامة أساسية لتفعيل السياسة التعليمية، مجلة كلية التربية بالمنصورة، مصر، مجلد (١)، عدد ٤٥، ٢٠٠٤م.

الحسن بن محمد المغيدي: معوقات البحث التربوي في جامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي العاشر بعنوان " البحث التربوي في الوطن العربي رؤى مستقبلية"، الجزء الثاني، جامعة الفيوم، كلية التربية، ٢٠١٠.

حمدي عبد الحافظ محمد: فاعلية اتخاذ القرار بالجامعة في ضوء نظم المعلومات، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة،٢٠٠٣م.

خليل يوسف الخليلي: التحديات التي تواجه البحث التربوي في الوطن العربي، المؤتمر العلمي العاشر بعنوان " البحث التربوي في الوطن العربي رؤى مستقبلية"، في الفترة من ٢٠-٢١ إبريل ٢٠١٠م، جامعة الفيوم.

رضا محمد حسن هاشم: واقع البحث التربوي في رسائل الماجستير والدكتوراه في مجال أصول التربية بكلية البنات جامعة عين شمس، **مجلة البحث العلمي في التربية**، الجزء (٣)، عدد (١٤)، ٢٠١٣.

رئاسة الجمهورية: قرار رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٩م، بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٩، المادة الثانية.

سحر محمد على: معوقات دور البحث التربوي في تطوير التعليم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الفيوم، ٢٠١١م.

السيدة محمود إبراهيم سعد: المخطط التعليمي دوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١١م.

سيف الإسلام على مطر: توظيف نتائج البحوث التربوية في صنع القرارات الإصلاحية، **المؤتمر العلمي الأول بعنوان " توجيه بحوث الجامعات الإسلامية في خدمة قضايا الأمة"، المنعقد في الفترة ١٨-١٩ فبراير ٢٠٠٧م**، كلية التربية، جامعة الأزهر بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية، ٢٠٠٧م.

سيف الإسلام على مطر: خطايا السياسة التعليمية في مصر: رؤية تحليلية ناقدة، المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية (أنظمة التعليم في الدول العربية-التجاوزات والامل)، مصر، مجلد (١)، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٩م.

طلعت حسيني إسماعيل: متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير، **مجلة دراسات تربوية ونفسية**، كلية التربية بالزقازيق، عدد ٨١، ٢٠١٣م.

عارف توفيق محمد، هبه محمد نشأت: نموذج مقترح لتجسير الفجوة بين البحث والممارسة في مجال الإدارة التربوية في ضوء نماذج نقل المعرفة، **المجلة التربوية**، الكويت، مجلد ٣٠، عدد ١١٧، ٢٠١٥م.

عفاف محمد جايل: دور النظم السياسية في صياغة السياسة التعليمية في مصر: دراسة تحليلية، المجلة التربوية، مصر، عدد (٣٤)، ٢٠١٣م.

علاء أحمد جاد: السياسة التعليمية وآليات صنعها في مصر، مجلة البحث العلمي في التربية، مصر، مجلد (٣)، عدد (١٣)، ٢٠١٢م.

كمال محمد على: دور المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير مرحلة التعليم الثانوي في جمهورية مصر العربية " دراسة تقويمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م.

مجدي صلاح طه المهدي: البحث العلمي التربوي بين دلالات الخبراء وممارسات الباحثين، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧م.

محمد منير مرسي: البحث التربوي وكيف نفهمه؟، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٣م.

محمود عبد المجيد عساف، صهيب كمال: رؤية مقترحة للتجسير بين البحث التربوي وصناعة السياسة التعليمية الفلسطينية" دعوة للخروج عن المألوف"، أعمال مؤتمر البحث العلمي: مفاهيمه-أخلاقياته_ توظيفه-الجامعة الإسلامية، فلسطين، مايو ٢٠١١م.

المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي: ملخص إنجازات المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي ١٩٩٠/٢٠٠١م، ص٩.

مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية: رسالة المركز، القاهرة، ص١.

ناصر بن صالح بن منصور: متطلبات الارتقاء بالبحث التربوي وتوظيف نتائجه في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، ٢٠١٣م.

نهى عبد الكريم: صنع القرار في السياسة التعليمية-الأطراف الفاعلة والآليات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٩م.

وائل محمد سعد أحمد: إعداد خريطة للبحث التربوي لمواجهة بعض مشكلات الواقع التعليمي بمحافظة الدقهلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠٠٩م.

وفاء محمد حمدان: تحليل واقع الرسائل الجامعية كنتاجات معرفية في تخصص الإدارة التربوية ومدى توظيفها في القطاع التعليمي في الأردن، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة اليرموك، ٢٠٠٨م.

ياسر فتحي الهنداوي، وآخرون: آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر الباحثين والممارسين، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، مجلد ٠٣)، عدد (١١)، ٢٠١٤م.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abdel Qader, Asmaa Abdel Salam: Educational Scientific Research in the Arab World: The Gap Between Research and the Educational Reality [Visualized Proposal, Journal of the world of education, Arab Foundation for Scientific Consultations and Human Resources Development ,Cairo, Volume 17 , N 55,2016.

Georgeta Ion and others: Understanding the Role, Expectations, and Challenges That Policy-Makers Face in Using Educational Research, Education Sciences, Volume 9, Issue 81, 2019.

Larysa V. Lysenko and others: Educational Research in Educational Practice: Predictors of Use, Canadian Journal of Education / Revue canadienne de l'éducation, Volume 37, N.2 , (2014) www.cje-rce.ca.